

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي
من منظور إسلامي في الجزائر

*The effects of the food industry's contributions to achieving food security
From an Islamic perspective in Algeria*

علاوة نواري

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 / سكيكدة (الجزائر)

allo.nouari18@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/07/07

تاريخ القبول: 2024/06/28

تاريخ الإستلام: 2023/03/08

الملخص:

تهدف هذه الدراسة عرض الجذور التاريخية والملاحج الأساسية لمكانة قطاع الصناعة الغذائية في برامج التنمية الاقتصادية في الجزائر والكشف عن مساهماته في تحقيق مستويات الأمن الغذائي خلال الفترة 1989-2018 من خلال تقدير وتحليل معادلات الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة المختارة ذات العلاقة بالمنظور الإسلامي، وتوصلت الدراسة الى وجود معدلات تغير معنوية لصالح أثر المساهمة الإيجابي في مؤشرات أداء قطاع الصناعة الغذائية وعلاقته بمستويات الأمن الغذائي وأيضاً استمرارية تواجد تبعية غذائية للسوق الدولية للغذاء، كما كشفت الدراسة عن تحسن قليل في مستوى الأمن الغذائي سجل على صعيد الاقتصاد الكلي في العشر سنوات الأخيرة 2009-2018 من فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الصناعة الغذائية، الأمن الغذائي، المنظور الإسلامي، معادلات الاتجاه.

Abstract:

This study aims to present the historical roots and basic features of the position of the food industry sector in the economic development programs in Algeria and to reveal its contributions to achieving levels of food security during the period 1989-2018 by estimating and analyzing the time trend equations of the selected study variables related to the Islamic perspective.

The study concluded that there are significant rates of change in favor of the impact of the positive contribution to the performance indicators of the food industry sector and its relationship to food security levels, as well as the continuity of food dependency on the international food market.

The study also revealed a slight improvement in the level of food security recorded at the macroeconomic level in the last ten years 2009-2018 of the study period.

Key Words: Food Industry, Food security, Islamic perspective, Trend Equations.

المقدمة:

يعتبر زيادة العرض السلعي من الغذاء هدفا استراتيجيا مرغوبا، لا تخلو منه أولويات أية سياسة اقتصادية متبعة في دول العالم ، هذا من أجل بلوغ وضمان مستويات مناسبة من الأمن الغذائي لتلبية الطلب المتزايد للسكان على الغذاء، فضلا عن المساهمة في تعزيز ظروف البيئة الاقتصادية والاجتماعية المستقرة والقابلة للنمو والتقدم، والجزائر كغيرها من اقتصادات الدول النامية تعاني من مشكلة نقص العرض المحلي من الغذاء، يطلق عليها فجوة الأمن الغذائي، وفي سبيل معالجتها بذلت الدولة جهودا تنموية كبيرة خلال عقود من الزمن، فأنجزت المؤسسات الإنتاجية الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية عبر مراحل مخططات التنمية وبرامج الإصلاح الاقتصادي المتعاقبة، كما شجعت على تزايد أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في هذا القطاع ، إدراكا منها بأهمية إمتلاك قطاعا متطورا في الصناعات الغذائية والسهر على تحسن أدائه، لإنتاج السلع الغذائية النافعة تحقيقا للسلامة الصحية المستهلك، واعتبار هذا القطاع ركيزة أساسية من شأنه الاسهام التدريجي في تلبية احتياجات سكان الجزائر المتزايدة من الغذاء عبر الزمن، وتحقيق قيم مضافة معتبرة، قد تساهم في رفع مستويات العرض السلعي المحلي من الغذاء فضلا عن تقليص حدة التبعية الغذائية للسوق الدولية ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر نحو الأفضل.

لقد حظي موضوع الصناعة الغذائية والأمن الغذائي في الجزائر بالاهتمام من قبل العديد من الباحثين وطلاب العلم، فبرزت العديد من الدراسات الحديثة يمكن عرض منها مايلي:

-دراسة مراد كريمة وبن حمود سكيمة سنة 2021 الموسومة بـ "آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة (2000-2016)" استهدفت ابراز مساهمات قطاع الصناعة الغذائية في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة والتجارة الخارجية في الجزائر، وعرض أهم المعوقات التي تواجه هذا القطاع، كما بحثت عن السبل والمتطلبات المؤدية الى تطويره منها إدارة الجودة الشاملة وإدارة الموارد البشرية وكشفت عن وجود تبعية غذائية للسوق الدولية خاصة في منتجات الحبوب والحليب والسكر.

-دراسة قطاف سهيلة و بوزرورة ليندة سنة 2019 تحت عنوان "مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر" استهدفت ابراز مكانة قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر وعرض اهم سياسات الإصلاح التي مر بها هذا القطاع ومعوقاته كما بينت معالم استراتيجية الصناعة الغذائية لتحسن مستوى الامن الغذائي بالجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى الأمن الغذائي في الجزائر متدنٍ بشقيه الزراعي والصناعي، وان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية تعاني من التبعية للسوق الخارجية فيما يتعلق بمدخلات الإنتاج من المواد الأولية.

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر

-دراسة حمودة أم الخير وبيرش أحمد سنة 2019 تحت عنوان "الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي" واستهدفت الدراسة تسليط الضوء على واقع قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وإبراز مساهماته في التوظيف وتكوين الناتج المحلي والقيمة المضافة والأمن الغذائي بالتركيز على الفترة 2010-2016، مع توضيح أهم المعوقات التي تؤثر على مقدرة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي. وقد توصلت الى أن مساهمته، جد محدودة في تغطية احتياجات السكان، وأن تطور معدلات الإنتاج كانت لصالح فرع صناعة الحليب الذي سجل استمرارية في معدلات النمو خلال جميع سنوات الفترة 2010-2016 ثم يأتي فرع صناعة المنتجات الغذائية الحيوانية ثم فرع انتاج ومعالجة الحبوب.

وبناء على ما تقدم يتبين أن موضوع الصناعة الغذائية والأمن الغذائي يكتسي أهمية كبيرة على مستوى اقتصاد البلد الواحد والمستوى العالمي، وأنه جدير بالدراسة والاجتهاد

على ضوء ما سبق يمكن طرح إشكالية رئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

ما هي آثار مساهمات أداء قطاع الصناعة الغذائية على مستويات الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر خلال الفترة 1989-2018؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة كما يلي:

- ما هو حجم وطبيعة أثرالتغير الحاصل في مؤشر المسار الزمني لمتوسط نصيب الفرد الجزائري من القيمة المضافة من الغذاء من منظور إسلامي خلال فترة الدراسة؟
- ما هو حجم وطبيعة أثرالتغير الحاصل في مؤشر المسار الزمني لمتوسط نصيب الفرد الجزائري من العرض المحلي للغذاء من منظور إسلامي خلال فترة الدراسة؟
- ما هو حجم وطبيعة أثر التغير الحاصل في مؤشر المسار الزمني للأهمية النسبية للقيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية الى العرض المحلي من الغذاء من منظور إسلامي خلال فترة الدراسة؟
- ما هو حجم وطبيعة أثرالتغير الحاصل في مؤشر المسار الزمني للأهمية النسبية للقيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية الى العجز في الميزان التجاري الغذائي الخارجي من منظور إسلامي خلال فترة الدراسة؟
- ما هو حجم وطبيعة أثر التغير الحاصل في مؤشر المسار الزمني للحجم النسبي في فجوة الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يساهم أداء قطاع الصناعة الغذائية في تحقيق مستويات معتبرة من الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر من خلال ما يتركه من آثار إيجابية في مؤشرات الدراسة خلال فترة 1989-2018.

علاوة نواري

وأما الفرضيات الفرعية يمكن صياغتها كما يلي:

- 1-يوجد أثر إيجابي معتبر وذو دلالة إحصائية في مسار تطور متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية من منظور إسلامي خلال فترة الدراسة.
- 2-يوجد أثر إيجابي معتبر وذو دلالة إحصائية في مسار تطور متوسط نصيب الفرد من العرض المحلي للغذاء من منظور إسلامي خلال فترة الدراسة.
- 3-يوجد أثر إيجابي معتبر وذو دلالة إحصائية في مسار تطور مؤشر الأهمية النسبية للقيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية الى العرض المحلي للغذاء من منظور إسلامي خلال فترة الدراسة.
- 4-يوجد أثر إيجابي معتبر وذو دلالة إحصائية في مسار تطور مؤشر الأهمية النسبية للقيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية الى العجز في الميزان التجاري الغذائي الخارجي من منظور إسلامي خلال فترة الدراسة.
- 5-يوجد أثر سلبي معتبر ذو دلالة إحصائية في مسار تطور مؤشر الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي من منظور إسلامي خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة: يمكن ايجاز أهم أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

- بيان الفرق بين المفهوم الوضعي والمفهوم الإسلامي للصناعة الغذائية والأمن الغذائي.
- ابراز أهم الملامح الأساسية لجهود الدولة المبدولة في إصلاح قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر.
- كشف وتقييم أهم التغيرات الحاصلة في المسارات الزمنية لمؤشرات أداء قطاع الصناعة الغذائية والأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- تشخيص وكشف أفضل مستوى للأمن الغذائي تحقق في الجزائر على صعيد الاقتصاد الكلي له صلة بأداء قطاع الصناعة الغذائية خلال ثلاثة عقود من الزمن للفترة الممتدة من 1989 حتى 2018.

منهج الدراسة وتقسيماته: للإجابة على إشكالية الدراسة وإثبات أو نفي صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي من أجل توضيح المفاهيم العامة المتعلقة بكل من الصناعة الغذائية والأمن الغذائية فضلا عن استخدام المنهج الكمي لتقدير وتحليل معادلات الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة التي تندرج تحت نماذج النمو في علم الاقتصاد القياسي، حتى يسهل الكشف عن أهم آثار مساهمات قطاع الصناعة الغذائية في تحسين مستويات الأمن الغذائي على صعيد الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال فترة ثلاثة عقود من الزمن (1989-2018) باستخدام حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة spss.20.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة على النحو التالي:

- أولا: الإطار النظري لقطاع الصناعة الغذائية والأمن الغذائي.
- ثانيا: الجذور التاريخية لدور الدولة في إصلاح قطاع الصناعة الغذائية بالجزائر
- ثالثا: نمذجة لعلاقة مؤشرات أداء قطاع الصناعة الغذائية بتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر.

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي
من منظور إسلامي في الجزائر

أولاً: الإطار النظري للصناعة الغذائية والأمن الغذائي

يركز هذا المبحث على عرض أساسيات حول الصناعة الغذائية والأمن الغذائي

أ: أساسيات حول الصناعة الغذائية

يعرض هذا الجزء أساسيات عن الصناعة الغذائية والمتمثلة في المفهوم الوضعي والإسلامي وأهم خصائصها ودورها في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية.

1- المفهوم الوضعي للصناعة الغذائية

لقد تعددت تعاريف الصناعة الغذائية عند المفكرين ويمكن عرض تعريفين كما يلي:

التعريف الأول: هي القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسمها واستهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، وتبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية¹.

التعريف الثاني: هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقاً لمواصفات محددة لهذا تعمل الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكيف والاستعمال تماشياً مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري².

وبناء على ما تقدم فإن مدلول الصناعة الغذائية لا يخلو من كونه نشاط يدمج بين قطاعي الزراعة والصناعة لتحقيق المنافع المتعددة للفرد والمجتمع في مجال إنتاج واستهلاك وتبادل السلع الغذائية ذات السلامة الصحية.

2- المفهوم الإسلامي للصناعة الغذائية

لا يختلف مفهوم الصناعة الغذائية من منظور إسلامي عن المعاني التي يحملها المفهوم الوضعي سالف الذكر، إلا أنه مقيد بمفهوم الإنتاج وضوابطه في الإسلام وهو مزاولة العمل المؤدي إلى تحقيق

¹ أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة 2009-2015، حويلات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، المجلد 11، العدد 2، 2017، ص.406.

² حسبية مهدي، حاج بن زيدان، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث العلمية، الجلفة، الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2019، ص.123.

المنافع الاقتصادية التي تشبع الاحتياجات البشرية من السلع والخدمات المختلفة، الحلال وغير الضارة بما يضمن أن تتم العملية الإنتاجية من توظيف وتمويل وإنتاج وتوزيع وتبادل في إطار الشريعة الإسلامية¹.

ويختلف مفهوم المنفعة في الإسلام عن المفهوم الوضعي، فالسلع في الإسلام يجب أن تكون داخل دائرة الحلال، وغير ضارة بالفرد والمجتمع وهذا المعنى يتأكد من قول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز الحكيم: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ"² وتبين الآية الكريمة بدقة ووضوح أساس تحليل المنفعة من منظور الفكر الإسلامي، فالشيء الواحد، كالمسعة المخطط انتاجها في الصناعة الغذائية، قد تجمع بين النفع والضرر، ولكن عندما يزيد الضرر عن النفع فإن هذا الشيء يخرج تلقائياً من دائرة الحلال والاختيار سواء في تكوين الحاجات أو في الإنتاج³، ولا يخلو مدلول الآية من التفكير واستخدام نعمة العقل، التي هي مناط التكليف والتكريم الإلهي لبني آدم على سائر المخلوقات في إجتنب المضرة والمفسدة الراجعة على المنفعة والمصلحة في خطط منتجات الصناعات الغذائية ولقد أنزل بعد ذلك، اللطيف الخبير، بحكمته بياناً شافياً في حكم تحريم الخمر في سورة المائدة قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (90) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ (91)"⁴، كما جاء بيان تحريم سلعة الخمر في سنة خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم في قوله "إن الله حرم الخمر والميسر والكوبة والغبيراء وكل مسكر حرام" ولشدة حرصه صلى الله عليه وآله وسلم، على أمته وتجنبيها ما يضرها، بين وفصل في عدم التعامل بالخمر فقال "لعنت الخمر على عشرة وجوه: لعنت الخمر بعينها وشاربها وساقها، وبائعها، ومبتاعها وعاصرها، ومعتصرها، وحاملها والمحمولة إليه، و آكل ثمنها"⁵.

3- خصائص الصناعة الغذائية

تمتاز الصناعة الغذائية بجملة من الخصائص ويمكن عرض أهمها فيما يلي⁶:

- ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطة وغيرها.

¹ السيد محمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص. 262.

² سورة البقرة، الآية 219.

³ السيد محمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص. 262.

⁴ أحمد شاكر، مختصر تفسير القرآن العظيم، الطبعة 8، دار الوفاء، مصر، 2008، ص. 637.

⁵ نفس المرجع، ص. 640.

⁶ أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة 2009-2015، مرجع سبق ذكره، ص. 407.

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر

- غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسلة طويلة تسمى السلسلة الغذائية.
- تتميز مخرجاتها بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور احتياجات المستهلكين ورغباتهم.
- يتميز سوق منتجاته بالتنافس الشديد، حيث يكون أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار، العلامات التجارية، العبوات والأغلفة التجارية... الخ).

4- دور الصناعة الغذائية في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية

تعاني اقتصادات الدول النامية من بطء مسيرة التنمية الاقتصادية، من جراء استمرار تواجد مشكلات هيكلية في بنائها الاقتصادي ومن أخطرها، مشكلة نقص العرض المحلي من الغذاء وكثرة اللجوء المستمر إلى السوق الدولية لسد العديد من الاحتياجات الضرورية من الغذاء حيث تضطر هذه الدول إلى تخصيص حصيلة من النقد الأجنبي لدفع فاتورة الغذاء إلى الخارج، ويكون إما بالسحب من الاحتياطات أو من مصادر التمويل الأجنبي، كالقروض الخارجية، وفي ظل هذه الظروف يصبح من الضروري على صناع القرار في اقتصادات الدول النامية، الاهتمام بإقامة قطاع متطور ينشط في مجال الصناعات الغذائية يستخدم فيه العلوم والتكنولوجيا الحديثة واليد العاملة المؤهلة، إذ من شأنه المساهمة في تسريع أشواط ومراحل التنمية الاقتصادية المخطط لها على المديين المتوسط والطويل، من خلال استهداف تحقيق زيادات معتبرة في معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة من الصناعة الغذائية ومن العرض المحلي من الغذاء لتقليص وسد فجوة الأمن الغذائي على مستوى الاقتصاد الكلي للبلاد وحصول استقرار وفرة معتبرة في سوق الغذاء وظهور تحسينات تدريجية في مستويات معيشة السكان وفي معدلات التنمية الاقتصادية التي تمس عدة قطاعات. والجدير بالذكر أن تطوير الصناعات الغذائية يرتبط بتنمية وتطوير القطاع الزراعي والحيواني كونه المصدر الأساسي للمواد الأولية للصناعات الغذائية فضلا عن ترابطها مع فروع صناعية مهمة مثل صناعة العبوات الورقية والبلاستيكية والزجاجية ورقائق الألومنيوم ومواد التغليف على أنواعها وكذلك قطاعات النقل والمواصلات وغيرها¹.

ب: أساسيات حول الأمن الغذائي

يعرض هذا الجزء الإطار المفاهيمي للأمن الغذائي من منظور وضعي وإسلامي ومؤشرات قياس فجوة الأمن الغذائي.

¹ هادف حيزية، الصناعات الغذائية الجزائرية كمدخل فعال لتطوير المنتجات الزراعية وإنعاش النهضة التصديرية، مجلة دراسات إقتصادية، الجلفة، الجزائر، المجلد 18، العدد 3، 2020، ص.88.

1- المفهوم الوضعي للأمن الغذائي

اختلفت مفاهيم مصطلح الأمن الغذائي بين المفكرين والكتاب والمنظمات تبعا لوجهات نظرهم فمنهم من اعتبر مشكلة نقص الغذاء مشكلة عالمية وضرورة التعاون لمعالجتها على المستوى العالمي حتى يتسنى توفير كميات كافية من الغذاء وتقديمها لإطعام سكان العالم، ومنهم من يرى أنها مشكلة إقليمية يتحدد علاجها في قدرة مجموعة من الدول التي توجد في إقليم واحد على مقابلة مستويات الاستهلاك المستهدفة عاما بعد عام، ومنهم من يعتبرها مشكلة قومية يتم علاجها بحصول كل أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشطة¹.

وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية F.A.O عام 1996 في المادة 1 بان "الأمن الغذائي يتحقق عندما يستطيع جميع الأفراد في جميع الأوقات الحصول، ماديا واقتصاديا، على الغذاء الكافي والسليم والمغذي لتلبية احتياجاتهم وتفضيلاتهم الغذائية التي تمكنهم من الحياة النشطة والسليمة"².

كما يعرف الأمن الغذائي بأنه توافر الغذاء لكل فرد من الشعب في أي فترة بكمية ونوعية كافية تضمن له حياة صحية سليمة ونشطة³.

لقد ساهم الإنتاج المعرفي المتراكم والبحوث والدراسات المتخصصة في علم التغذية من اثناء الجانب المفاهيمي لمذلولات مصطلح الأمن الغذائي، منذ أن ظهر عام 1975 وحتى السنوات الأخيرة اذ يمكن رصد مفهومين لهذا المصطلح، الأول يصنف مفهوما كميًا على مستوى الاقتصاد الكلي ويصب في تحقيق أفضل توازن بين العرض والطلب على الغذاء، وأما الثاني مفهوما نوعيا على مستوى الاقتصاد الجزئي ويصب في ضمان تحقيق التوازن التغذوي من نسب البروتين والدهون والكربوهيدرات⁴. وقد حاولت هذه الدراسة الأخذ بالمفهوم الأول الى جانب المنظور الإسلامي الذي يركز على ضابط توفير وإنتاج الطيبات من السلع الغذائية حفاظا على سلامة المستهلك الذي سيتم توضيحه.

¹ مبارك بوعشة، إيمان قيطون، تحقيق الأمن الغذائي عن طريق بعض السياسات الزراعية والغذائية ونجاح الزراعة العضوية في الوطن العربي، مداخل في الملتقى الدولي حول استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، منعقد يومي 07 و 08 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص.247.

² ثامر البكري، إنتاج وتسويق الحبوب وأثرهما على تحقيق استدامة الامن الغذائي: دراسة وصفية لمحصول القمح في العراق، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الشلف، الجزائر، العدد 14، 2015، ص.6.

³ خالد بوجدار، محمد الأمين وليد طالب، الوقود الحيوي وأثره على الامن الغذائي، مداخل في الملتقى الدولي حول استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص.277.

⁴ Dahkal Asmaa, Analyze de la sécurité alimentaire dans les pays arabes: Un aperçu sur le cas , Algerien 2009 a ce jour, Revue Elwihat pour les recherches et les études, Ghardaia, vol 10 , n°1, 2017, pp1003-1004.

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر

2- المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي

لقد حثت الشريعة الإسلامية الإنسان، على السعي في الأرض وعماريتها ويكون ذلك من خلال العلم والعمل المتقن والكسب المباح في شتى الأنشطة التي يحتاجها الإنسان والمجتمع عبر الأزمنة والعصور، كالتجارة والزراعة والصناعة وحتى يحصل الفرد المسلم على قوته ويعيش حياة كريمة موفورة الصحة والنشاط.

ولقد اجتهد العلماء في عرض مفاهيم الأمن الغذائي من المنظور الإسلامي فتعددت الآراء والتعاريف إلا أنها تتفق جميعها في البعد العقائدي الذي يستند إلى ثلاثة جوانب الأول هو الإيمان القوي عند الفرد المسلم، بأن الله هو الرزاق والثاني أن الاستغفار والدعاء يجلبان الرزق والثالث أن تقوى الله والالتزام بمنهج الله ينميان الأرزاق¹.

ولا يخلو مفهوم الأمن الغذائي من وجهة النظر الإسلامية من ضمان استمرار تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في أي فترة من الزمن، وإن يتولى ولي الأمر مهمة التكفل بإيصال الضرورات الغذائية لمن لا يستطيع الحصول عليها وضرورة التكافل الاجتماعي بين الأفراد وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع الإسلامي في حالة الأزمات الغذائية الحادة². ويمكن القول ان مفهوم الأمن الغذائي من منظور إسلامي، يركز على الجانب العقائدي، وأما الوضعي يتبع وجهات النظر

وقد يساهم المفهوم الوضعي في خدمة العلم والمعرفة وتحقيق إضافات علمية، إذا كان انتاجا علميا نافعا غير ضارا، يحترم حدود وضوابط الشريعة الإسلامية، التي جاءت جميع مقاصدها وغاياتها للتحقيق السعادة للبشر في الدنيا والآخرة.

3- مؤشرات قياس فجوة الأمن الغذائي

يمكن تشخيص وقياس حجم فجوة الأمن الغذائي داخل اقتصاد البلد باستخدام مؤشر رصيد الميزان التجاري الغذائي³، ويحسب بحاصل الفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية فإذا كانت الواردات الغذائية تفوق الصادرات الغذائية تعبر عن عجز غذائي ويستدل به على وجود فجوة أمن غذائي، كما يمكن الاستدلال بمجموعة مؤشرات أخرى مركبة، على مدى وجود هذه الفجوة واتساعها منها تراجع كل

¹ السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص.29

² نفس المرجع، ص.35-36.

³ السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، مرجع سابق ذكره، ص.60.

من معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعات الغذائية ومتوسط نصيب الفرد من العرض المحلي للغذاء ومؤشر الأهمية النسبية لقيمة المضافة في الصناعة الغذائية الى العرض المحلي للغذاء ومؤشر نسبة تغطية القيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية إلى العجز في رصيد الميزان التجاري الغذائي مع العالم الخارجي.

ثانيا: الجذور التاريخية لدور الدولة في إصلاح قطاع الصناعة الغذائية بالجزائر

لقد كان لتدخل الدولة الجزائرية في إطار جهود مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية المبدولة أثر بارز في الاهتمام بإصلاح قطاع الصناعة الغذائية، الذي يعتبر أحد قطاعاتها الاستراتيجية بغية تحسين أدائه ومساهمته في زيادة العرض السلعي المحلي من الغذاء وتغطية احتياجات السوق الداخلية ثم الخارجية وتحقيق أحد محددات البيئة الاقتصادية القابلة للاستقرار والنمو وكان ذلك عبر مخططات وبرامج تنموية طموحة متعددة ومتعاقبة، مست هذا القطاع إلى جانب الزراعة.

أ: المراحل التاريخية لتدخل الدولة في إصلاح قطاع الصناعة الغذائية

يعرض هذا الجزء ملامح أساسية للتطور التاريخي لدور الدولة في إصلاح هذا القطاع، حيث يمكن تمييز ست (06) مراحل على النحو التالي:

1-المرحلة الأولى: بعد تاريخ نيل الجزائر الاستقلال عام 1962 وحتى 1979، تركزت جهود الدولة في السنوات الأولى على جمع الشمل وإقامة الوزارات والمديريات واختيار نموذج الصناعة المصنعة للانطلاق في مسيرة التنمية الاقتصادية وبناء قطاعات الاقتصاد الجزائري، وقد استهدفت بالدرجة الأولى انجاز الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة في المخططات التنموية التي بدأت عام 1967 ويلاحظ ان نسبة مخصصات الصناعات الخفيفة التي ينتمي اليها قطاع الصناعة الغذائية، كانت أهميتها النسبية ضعيفة بلغت 5% من إجمالي مخصصات الاستثمار العمومي خلال الفترة 1967-1973 ثم عرفت هذه النسبة تحسنا خلال الفترة الموالية (1974-1979) حيث ارتفعت الى 13%¹، وقد يعكس هذا التغير النوعي في توزيع نسب الاستثمار، بدايات بوادر زيادات درجة تدخل الدولة النوعي والمرحلي، في الأنشطة الاستراتيجية خارج الصناعات الثقيلة في خطط التنمية بعد ادراك مخاطر العامل الخارجي على مراحل مسيرة خطط التنمية الاقتصادية منها حدوث الازمة العالمية للغذاء عامي 1973 و1974 وتزايد انتشار وتداول مصطلح الأمن الغذائي بين دول العالم، منذ انعقاد المؤتمر العالمي للغذاء عام 1975.

2-المرحلة الثانية: (من 1980 وحتى 1989) وتتميزت عن المرحلة الأولى بزيادة عدد المشاريع الاستثمارية المنجزة في قطاع الصناعة الغذائية ولاسيما خلال المخطط الخماسي الأول (1980-1984)

¹ ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، المجلد 15، العدد 15، 2015، ص.195.

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر

الذي خصص له 12.2% من إجمالي الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعة خارج المحروقات، ثم تراجع هذه النسبة إلى نحو 6.5% في المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)¹ تحت تأثير انخفاض أسعار النفط و تعطلت الكثير من المشاريع الاستثمارية، وتحقيقاً لأهداف السياسة الغذائية التي لم تخلو من توفير وإشباع الحاجات الغذائية للسكان و تخفيض الواردات من المنتجات التامة الصنع أو النهائية أعطت الدولة أهمية خاصة لفروع المواد الأساسية واسعة الاستهلاك (الحبوب، الحليب، الزيت والسكر) التي ظلت تحت إشراف ورقابة الدولة باحتكارها لعملية الاستيراد قبل التوجه إلى الانفتاح وتوفير إعانات كبيرة لعملية تحويل وتوزيع هذه المواد من طرف المؤسسات العمومية²، ومن المفيد الإشارة أنه سنة 1988 صدرت عدة قوانين لإصلاح أداء المؤسسات العامة والخاصة الناشطة في مجال الصناعة الغذائية، منها قوانين استقلالية التسيير للمؤسسات العامة قصد تحسين الأداء المالي، ولزيادة دور القطاع الخاص في مجال الصناعة الغذائية، كما تم إلغاء الحد الأقصى للمبلغ المستثمر و ألغيت الرخصة المسبقة التي كانت تشترط من قبل لإقامة مؤسسة صناعة.

3- المرحلة الثالثة: (من 1990 وحتى 1999) ركزت فيها خطط التنمية الصناعية على إعطاء الأولوية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه جديد بغية تلبية الحاجات المحلية من التجهيزات والاستهلاك الغذائي، فقد عرفت الفترة (1990-1995) ارتفاعاً في نسبة الاستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة الغذائية بنحو 8.9% من إجمالي الاستثمارات المنجزة في قطاع الصناعة خارج المحروقات، وقد حصل تعزيز لهذا التوجه منذ إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وفتح المجال للقطاع الخاص³، وقد تميز هيكل الصناعة الغذائية في الجزائر بعد النصف الثاني من عقد التسعينات في إطار إنفتاح الاقتصاد الجزائري والتحول نحو اقتصاد السوق بظهور وانتشار نسيج ديناميكي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في فروع متنوعة منها الإنتاج الحيواني، منتجات الصيد البحري، الإنتاج النباتي، الأنشطة المتعلقة بتحويل المواد النباتية والحيوانية كالمطاحن والحليب ومشتقاته، الحلويات والبسكويت، تصفية وتكرير الزيوت السكر، المياه المعدنية إلى جانب التدخل في مجال خدمات حفظ المنتجات الغذائية، التغليف وتوضيب السلع وتوفير شروط الإنتاج الملائمة. وقد تميزت هذه الصناعات بالتمركز في المناطق ذات البنية التحتية الملائمة القريبة من الأسواق الحضرية الكبرى ذات معدلات

¹ رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، الجزائر، العدد 05، 2010، ص. 89-90.

² ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مرجع سبق ذكره، ص. 195-196.

³ رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مرجع سبق ذكره، ص. 90.

الاستهلاك المرتفعة¹، وبعد عام 1996 تمت إعادة هيكلة المؤسسات العامة الناشطة في الصناعات الغذائية وأوكلت مهمة تسييرها لمجمع الشركة القابضة العامة (هولدينغ) فرع الصناعات الغذائية، وتم تقسيمه الى فرعين أحدهما مجمع الصناعات الغذائية القاعدية ويشمل فرع الحبوب والحليب وفرع النباتات والثاني مجمع الصناعات الغذائية الفرعية الأخرى كالداوجن والتبريد².

4- المرحلة الرابعة: (من 2000 وحتى 2009) اهتمت الدولة خلال هذه الفترة بقطاع الصناعة الغذائية بطريقة غير مباشرة وذلك من خلال اعداد البرامج التنموية الموجهة لكل من قطاع الزراعة وقطاع الصيد البحري ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 كما سعت الى رفع من تنافسية المؤسسات الصناعية وإنجاز وتجهيز مراكز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³.

5- المرحلة الخامسة: (من 2010 وحتى 2014) اهتمت الدولة أيضا بقطاع الصناعة الغذائية بطريقة غير مباشرة عن طريق تخصيص 1566 مليار دج أي ما يعادل 7.67% من المبلغ الإجمالي للبرنامج لتطوير القطاع الفلاحي ودعم وتحديث تقنيات ووسائل النشاط الفلاحي وتطوير نشاط الصيد البحري ودعمه بمنشآت جديدة ومراقبة استحداث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ودعم تأهيلها من خلال مساعدات مباشرة⁴، كما سطرت الجزائر مخططا وطنيا لترقية الصناعات الزراعية الغذائية (PNDIAA) دخل حيز التنفيذ منذ 2010 وامتد الى غاية سنة 2014 بهدف تحسين العرض المحلي من المنتجات الزراعية الغذائية وترقية المؤسسات واستخدام الأدوات المناسبة لإجراء التقييم الدقيق لمختلف فروع النشاط⁵.

6- المرحلة السادسة: (من 2015 وحتى 2019) تمثل فترة برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي جاء لتكملة البرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه سنة 2015، واستهدف تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة النمو في الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه كما يتضمن ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية ودعم المؤسسات الصغيرة لتحسين المراتب التنافسية العالمية ولكن تحت تأثير انخفاض سعر النفط تم غلق

¹ ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الامن الغذائي المستدام، مرجع سبق ذكره، ص. 196.

² سهيلة قطاف، ليندة بوزرورة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الامن الغذائي بالجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 6، العدد 2، 2019، ص. 113-114.

³ كريمة مراد، سكيينة بن حمود، آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الامن الغذائي خلال الفترة 2000-2016، مجلة المنهل الاقتصادي، الوادي، الجزائر، المجلد 4، العدد 2، 2021، ص. 462.

⁴ نفس المرجع، ص. 462-463.

⁵ ذهبية لطرش، شافية كتاف، تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، المجلد 8، 2017، ص. 185.

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر

حساب هذا البرنامج مع تاريخ ديسمبر 2016 وتم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق¹. وأيضاً من الملامح الأساسية البارزة لجهود الدولة خلال الفترة 2010-2016 هو التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سياستها التنموية ولا سيما المؤسسات الخاصة، الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية بفروعه المتنوعة للمساهمة في سد احتياجات السوق الداخلية من الغذاء، ولامتصاص البطالة باستحداث مناصب عمل جديدة، فضلاً عن تحسين المستوى المعيشي للأفراد، حيث لقيت هذه المؤسسات التشجيع والدعم الكبير من قبل أجهزة الدولة. فقد شهد تعدادها زيادة مستمرة خلال جميع سنوات هذه الفترة ففي سنة 2010 كان عددها 18394 مؤسسة ثم أخذ في التزايد المستمر سنوياً ووصل سنة 2015 إلى 24746 مؤسسة ثم زاد في سنة 2016 وصل إلى 26635 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة ناشطة في قطاع الصناعة الغذائية².

ثالثاً: نمذجة لعلاقة مؤشرات أداء قطاع الصناعة الغذائية بتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر

يركز هذا الجزء على كشف مدى وجود آثار ومساهمات معتبرة لصالح مؤشرات أداء قطاع الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، من خلال تقدير وتحليل نماذج الاتجاه الزمني في مسار كل متغير من متغيرات الدراسة المختار من منظور إسلامي خلال فترة الدراسة، وتدرج هذه النماذج تحت مسمى معادلات ونماذج النمو، تستخدم في علم الاقتصاد القياسي لتقدير معدلات التغير الحاصلة في مؤشرات الظواهر المختلفة منها الاقتصادية والنمو الديموغرافي للسكان عبر الزمن.

أ: الأدوات المستخدمة في الدراسة

تأخذ معادلة مسار الاتجاه الزمني العام عدة صيغ رياضية يمكن عرض منها ما يلي³:

$$Y = e^{\alpha + \beta t}$$

حيث أن: Y تمثل المتغير التابع ويعبر عن مؤشر الظاهرة المراد قياسها و t تمثل عنصر الزمن و e تمثل أساس اللوغاريتم الطبيعي 2.71828 أما β تمثل معامل يقيس معدل التغير الحاصل في المتغير التابع بعد ضربه في 100 فإذا كان موجبا يفسر بوجود معدل نمو في المؤشر أما إذا كان سالبا يفسر بوجود معدل تناقص، كما يمكن كتابة نفس معادلة الاتجاه لمسار المتغير التابع بالصيغة الرياضية التالية:

¹ كريمة مراد، سكيبة بن حمود، آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2016، مرجع سبق ذكره، ص. 463.

² أم الخير حمودة، أحمد بيرش، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي، مجلة دفاتر اقتصادية، الجلفة، الجزائر، المجلد 10، العدد 1، 2019، ص. 188.

³ أنظر: مجدي الشرجي، الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص. 49.
- السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص. 67.

- Damodar Gujarati, Econométrie, Traduction de la 4^e édition américaine par Bernard Bernier, de boek, Belgique, 2009, p195.

علاوة نواري

$$\ln y = \alpha + \beta t$$

حيث أن $\ln$ تمثل وحدات اللوغاريتم الطبيعي للمؤشر المعني بالدراسة. وقد استخدمت هذه الدراسة برنامج spss20 كحزمة للبرامج الإحصائية الجاهزة من أجل تقدير مجموعة من المؤشرات.

ب: متغيرات الدراسة ومصدر البيانات

لقد تم اختيار خمسة مؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي، ذات الصلة بموضوع الدراسة واعتماد المنظور الإسلامي في تجميع وحساب المؤشرات بعد استبعاد سلعة الخمر من متغيرات الدراسة تماشيا مع المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي الذي يسترشد به في اختيار السلع التي تندرج تحت مجموعة الطيبات من الغذاء، حفاظا على السلامة الصحية للفرد المستهلك والمجتمع. وقد تم الحصول على البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات لجميع سنوات الدراسة، وتتمثل هذه المؤشرات في كل من متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية، و aol مؤشر نصيب الفرد من ava العرض المحلي للغذاء، و $rvao$ مؤشر الأهمية النسبية للقيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية إلى إجمالي العرض المحلي للغذاء، و rvd مؤشر نسبة تغطية القيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية لعجز الميزان التجاري الغذائي مع العالم الخارجي، وأما المؤشر الخامس rfa يمثل الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي.

ج: عرض وتحليل نتائج الدراسة

يركز هذا الجزء على عرض تطور مؤشرات الدراسة: ava ، aol ، $rvao$ ، rvd ، و rfa وتحليل نتائج تقدير مساراتهم الزمنية و خصائصهم الإحصائية خلال إجمالي الفترة والعقود الثلاثة.

1- عرض وتحليل نتائج تقدير المؤشر ava

ويمكن استخدام هذا المؤشر العام على مستوى الاقتصاد الكلي لتقدير وتحليل العلاقة النسبية بين أداء قطاع الصناعة الغذائية وعدد سكان البلد ورمزه ava ثم الاستدلال بنتائج التقدير على مستويات الأمن الغذائي المحققة. وقد تم حسابه بحاصل قسمة القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة الغذائية على عدد السكان كما هو موضح في الجدول رقم 1.

جدول رقم 1: تطور مؤشر نصيب الفرد من القيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية ava بالجزائر

السنوات	مؤشر العلاقة النسبية بين قطاع الصناعة الغذائية وعدد السكان ورمزه ava د ج				
1989	466.42	1999	3199.76	2009	5341.49
1990	687.25	2000	3426.36	2010	5948.13
1991	940.38	2001	3518.16	2011	6312.18
1992	1170.40	2002	3659.98	2012	7095.43
1993	1154.06	2003	3598.25	2013	7453.01

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي
من منظور إسلامي في الجزائر

8347.51	2014	3923.61	2004	1562.51	1994
8906.32	2015	4199.04	2005	1594.10	1995
9344.12	2016	4355.12	2006	2082.13	1996
9765.11	2017	4573.11	2007	2386.50	1997
10177.04	2018	4746.69	2008	2950.88	1998

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى:

-Office National des Statistiques, Retrospective des comptes Economiques de 1963A2018.

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية عن التجارة الخارجية 2011-1962.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الأعداد: 45 و 47 و 49.

وبعد تقدير المسار الزمني لمعادلة الاتجاه الزمني العام لتطور مؤشر ava وخصائصه الإحصائية

في الجزائر خلال الفترة 1989-2018 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجداول أدناه

جدول رقم 2: مخرجات تقدير المسار الزمني للمؤشر ava خلال الفترة 1989-2018

Dependent Variable: ava

Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	.931	378.909	1	28	.000	6.738	.090

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى برنامج SPSS20 المطبق على بيانات الجدول رقم 1

جدول رقم 3: الخصائص الإحصائية للمؤشر ava خلال ثلاثة عقود وإجمالي الفترة 1989-2018

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ava	30	466.42	10177.04	4429.5017	2879.25102
ava1	10	466.42	2950.88	1499.4630	782.65255
ava2	10	3199.76	4746.69	3920.0080	524.10874
ava3	10	5341.49	10177.04	7869.0340	1689.06485
Valid N (listwise)	10				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى برنامج spss20 المطبق على بيانات الجدول رقم 1

علاوة نوارى

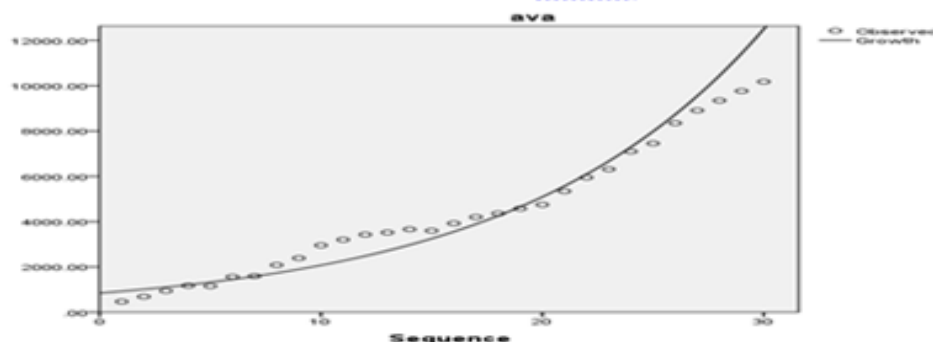
جدول رقم 4: ملخص نتائج تقدير المسار الزمني لمؤشر ava و خصائصه الإحصائية في الجزائر

المتغير التابع	معادلة الاتجاه	معدل التغير %	F	R ²	الفترة
ava	$ava = e^{6.738 + 0.090t}$	+9	378.90*	0.931	1989-2018
	المتوسط الحسابي 4429.5 دج	حد أدنى 466.42 دج	حد أعلى 10177 دج		
ava1	المتوسط الحسابي للفترة 1499.46 دج للفرد				1989-1998
ava2	المتوسط الحسابي للفترة 3920.0 دج للفرد				1999-2008
ava3	المتوسط الحسابي للفترة 7869.03 دج للفرد				2009-2018
*	ثبوت المعنوية الإحصائية لمعادلة تطور مسار مؤشر ava عند احتمال 1 %				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى الجداول رقم(1)، (2) و(3)

تشير نتائج الجدول رقم (4) إلى أن متوسط نصيب الفرد الجزائري من القيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية ورمزه ava، كان يتقلب بين حدين، حد أدنى بلغ نحو 466,4 دج سنة 1989 وحد أعلى بلغ 10177 دج سنة 2018 وبمتوسط سنوي قدر بنحو 4429.5 دج، وقد سجل ava معدل نمو معنوي إحصائيا عند 1%، بلغ نحو 9% كمتوسط سنوي لفترة الدراسة 1989-2018، وأن هذا النموذج المقدر مقبول من الجانب الإحصائي و ساهم في تفسير نحو 93.1 % من التغيرات التي حصلت في المتغير التابع ava بدلالة عنصر الزمن من خلال معيار معامل التحديد R²، وبناء على نتائج التقدير يتبين وجود أثرا إيجابيا معتبرا لصالح أداء قطاع الصناعة الغذائية في توفير مزيد من الغذاء للسكان وفق مؤشر ava؛ ساهمت فيه سياسات تدخل الدولة من خلال برامج إصلاح هذا القطاع التي جاء عرض أهم ملامحها، كما يمكن الاستدلال بأعلى متوسط حسابي لهذا المؤشر على أفضل المستويات المحققة من الأمن الغذائي خلال الفترات الثلاث المذكورة في الجدول حيث كان أفضلها لصالح فترة العقد الأخير 2009-2018 التي سجلت أعلى متوسط حسابي لمؤشر ava3 قدر بنحو 7869.03 دج للفرد ثم تليها الفترة 1999-2008 التي سجلت متوسط حسابي للمؤشر ava2 قدر بنحو 3920.0 دج ثم تليها الفترة 1989-1998 التي سجلت متوسط حسابي للمؤشر ava1 قدر بنحو 1499.46 دج للفرد. كما يمكن ملاحظة هذا الترتيب في مستويات مؤشر ava لصالح العشر سنوات الأخيرة من خلال الشكل رقم 1.

الشكل رقم 1: تطور مستويات مؤشر ava في الجزائر خلال ثلاثة عقود للفترة 1989-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج SPSS20 المطبق على بيانات الجدول رقم 1

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي
من منظور إسلامي في الجزائر

2- عرض وتحليل نتائج تقدير المؤشر aol

وقد تم حساب هذا المؤشر ورمزه aol بحاصل جمع القيمة المضافة في قطاعي الزراعة والصناعة الغذائية لتقدير العرض المحلي من الغذاء أولاً ثم قسمة الناتج على عدد السكان للحصول على متوسط نصيب الفرد، ويساعد في قياس الأثر التجميعي لأداء قطاعي الزراعة والصناعة الغذائية معاً، ثم الكشف عن مدى مساهمتهما في توفير مزيد من الغذاء للفرد الجزائري وتحسين مستويات الأمن الغذائي الذي استهدفته الدولة في برامج الإصلاح وقد تم عرض تطور بيانات هذا المؤشر في الجدول رقم 5.

جدول رقم 5: تطور مؤشر نصيب الفرد من العرض المحلي للغذاء في الجزائر

السنوات	مؤشر الأثر التجميعي لأداء قطاعي (الصناعة الغذائية والزراعة) الى عدد السكان من منظور إسلامي ورمزه aol الوحدة دج				
1989	2579.2	1999	15195.03	2009	31746.46
1990	3185.64	2000	14794.59	2010	34163.38
1991	4330.92	2001	17112.56	2011	38535.25
1992	6053.09	2002	16954.53	2012	45009.79
1993	6024.75	2003	19769.49	2013	50275.01
1994	6856.06	2004	21850.33	2014	53654.17
1995	8581.19	2005	21867.51	2015	57327.42
1996	11781.66	2006	23502.58	2016	61754.60
1997	10658.09	2007	25335.5	2017	62951.78
1998	13951.1	2008	25772.14	2018	67174.03

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى:

-Office National des Statistiques,Retrospective des comptes Economiques de 1963A2018.

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية عن التجارة الخارجية 1962-2011.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الأعداد: 45 و 47 و 49.

وبعد تقدير المسار الزمني لمعادلة الاتجاه الزمني لتطور مؤشر aol وخصائصه الإحصائية في

الجزائر خلال الفترة 1989-2018 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجداول أدناه.

علاوة نواري

جدول رقم 6: مخرجات تقدير المسار الزمني للمؤشر aol خلال الفترة 1989-2018

Dependent Variable: aol

Equation	Model Summary					Parameter Estimates		المعد
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1	
Growth	.964	758.246	1	28	.000	8.243	.102	

جدول رقم 7: الخصائص الإحصائية للمؤشر aol خلال ثلاثة عقود وإجمالي الفترة 1989-2018

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
aol	30	2579.20	67174.03	25958.2617	19795.26669
aol1	10	2579.20	13951.10	7400.1700	3779.29682
aol2	10	14794.59	25772.14	20215.4260	4059.96470
aol3	10	31746.46	67174.03	50259.1890	12506.20895
Valid N (listwise)	10				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج SPSS20 المطبق على بيانات الجدول رقم 5

جدول رقم 8: ملخص نتائج تقدير المسار الزمني لمؤشر aol وخصائصه الإحصائية في الجزائر

م.التابع	معادلة الاتجاه	معدل التغير %	F	R ²	الفترة
aol	$aol = e^{8.243 + 0.102t}$	+10.2	758.24*	0.964	2018-1989
aol1	المتوسط الحسابي 7400.17	حد أدنى 2579.2 دج	حد أعلى 67174 دج		1989-1998
aol2	المتوسط الحسابي 20215.426	دج للفرد الجزائري			1999-2008
aol3	المتوسط الحسابي 50259.189	دج للفرد الجزائري			2009-2018
*	ثبوت المعنوية الإحصائية لمعادلة تطور المسار الزمني لمؤشر alo عند احتمال 1 %				

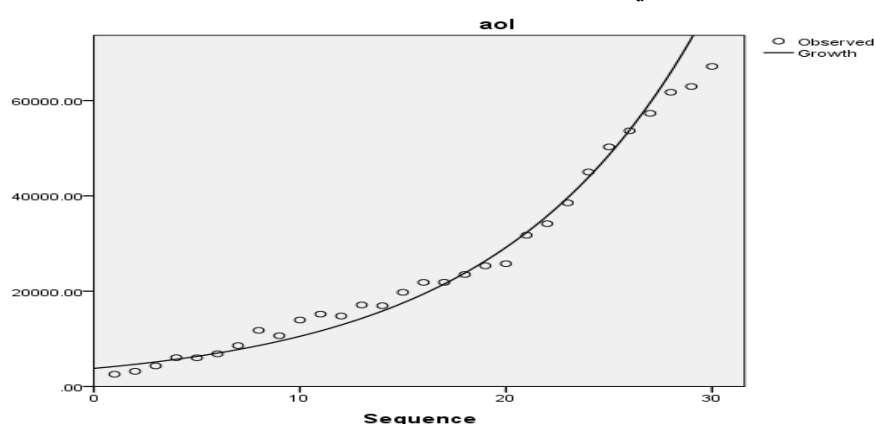
المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى الجداول رقم (5)، (6) و(7)

تشير نتائج الجدول رقم(8) إلى أن متوسط نصيب الفرد الجزائري من العرض المحلي للغذاء ورمزه aol، كان يتقلب بين حدين، حد أدنى بلغ نحو 2579.2 دج للفرد سنة 1989 وحد أعلى بلغ نحو 67174.0 دج للفرد سنة 2018 و بمتوسط سنوي قدر بنحو 4429.5 دج، وقد سجل هذا المؤشر aol معدل نمو معنوي إحصائيا عند 1%، بلغ نحو 10.2 % كمتوسط سنوي لفترة الدراسة 1989-2018 وهذا النموذج المقدر مقبول من الجانب الإحصائي و ساهم في تفسير نحو 96.4 % من التغيرات التي حصلت في المتغير التابع aol بدلالة عنصر الزمن من خلال معيار معامل التحديد R^2 ، وبناء على نتائج التقدير يتبين وجود أثر إيجابي معتبر لصالح أداء قطاعي الصناعة الغذائية والزراعة معا في توفير قدر معتبر من الغذاء للسكان، و هو مؤشر عام يعكس التحسن في مستوى الأمن الغذائي ساهمت فيه سياسات تدخل الدولة في هذين القطاعين خلال فترة الدراسة. ويمكن أيضا الاستدلال على أفضل المستويات المحققة من الأمن الغذائي عبر الفترات المختلفة بعد ترتيبها وفق معيار أعلى متوسط حسابي مقدر، حيث يتبين أن فترة

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر

العشر سنوات الأخيرة 2009-2018 سجلت أعلى متوسط حسابي لمؤشر aol3 قدر بنحو 50259.189 دج للفرد ثم تليها الفترة 1999-2008 التي سجلت متوسط حسابي للمؤشر aol2 قدر بنحو 20215.426 دج للفرد ثم تليها الفترة 1989-1998 و سجلت أقل متوسط حسابي للمؤشر aol1 قدر بنحو 7400.17 دج للفرد. كما يمكن ملاحظة هذا الترتيب في مستويات تطور مؤشر aol والذي كان لصالح العشر سنوات الأخيرة ثم التي قبلها، من خلال الشكل البياني رقم (2)

الشكل رقم 2: تطور مستويات مؤشر aol خلال ثلاثة عقود من الزمن
في الجزائر للفترة 1989-2018



المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج spss20 المطبق على بيانات الجدول رقم 5

3- عرض وتحليل نتائج تقدير المؤشر rvao

يعتبر هذا المؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي يمكن استخدامه في تحليل تطور هيكل الأهمية النسبية لأداء قطاع الصناعة الغذائية في توفير العرض المحلي من الغذاء في الإقتصاد الجزائري وذلك عند تقدير معادلة مساره الزمني خلال فترة الدراسة ثم الاستدلال بنتائج التقدير على أثر مساهمة أداء قطاع الصناعة الغذائية في تحقيق مستويات الأمن الغذائي، وقد تم حساب rvao بحاصل قسمة القيمة المضافة في الصناعة الغذائية إلى العرض المحلي للغذاء وبيانات المؤشر موضحة في الجدول رقم 9.

جدول رقم 9: تطور مؤشر rvao في الجزائر خلال الفترة 1989-2018

السنوات	مؤشر أثر الأهمية النسبية لأداء قطاع الصناعة الغذائية الى العرض المحلي للغذاء	من منظور اسلامي ورمزه rvao الوحدة %	
1989	18.08	1999	21.05
1990	21.57	2000	23.15
1991	21.71	2001	20.87
1992	19.33	2002	21.58
		2009	16.82
		2010	17.41
		2011	16.38
		2012	15.76

علاوة نواري

14.82	2013	18.20	2003	19.15	1993
15.55	2014	17.95	2004	22.79	1994
15.53	2015	19.20	2005	18.57	1995
15.13	2016	18.53	2006	17.67	1996
15.51	2017	18.05	2007	22.39	1997
15.15	2018	18.41	2008	21.15	1998

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى:

-Office National des Statistiques, Retrospective des comptes Economiques de 1963A201

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية عن التجارة الخارجية 2011-1962.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الأعداد: 45 و 47 و 49.

وبعد تقدير المسار الزمني لمعادلة الاتجاه الزمني العام لتطور مؤشر rvao وخصائصه الإحصائية

في الجزائر خلال الفترة 1989-2018 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجداول أدناه

جدول رقم 10: مخرجات تقدير المسار الزمني للمؤشر rvao خلال الفترة 1989-2018

Dependent Variable: rvao

Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	.612	44.172	1	28	.000	3.100	-.012

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى برنامج SPSS20 المطبق على بيانات الجدول رقم 9

جدول رقم 11: الخصائص الإحصائية للمؤشر rvao خلال ثلاثة عقود واجمالي الفترة 1989-2018

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
rvao	30	14.82	23.15	18.5820	2.52565
rvao1	10	17.67	22.79	20.2410	1.88439
rvao2	10	17.95	23.15	19.6990	1.82411
rvao3	10	14.82	17.41	15.8060	.81795
Valid N (listwise)	10				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى البرنامج SPSS20 المطبق على بيانات الجدول رقم 9

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي
من منظور إسلامي في الجزائر

جدول رقم 12: ملخص نتائج تقدير المسار الزمني لمؤشر rvao في الجزائر وخصائصه الإحصائية

م. التابع	معادلة الاتجاه	معدل التغير %	F	R ²	الفترة
rvao	$rvao = e^{3.100 - 0.012t}$	-1.2	44.172*	أدنى نسبة 14.82 %	2018-1989
					أعلى نسبة 23.15 %
rvao1	المتوسط الحسابي لمؤشر الأهمية النسبية	20.24 % والباقي للزراعة بنحو		79.76 %	1998-1989
rvao2	المتوسط الحسابي لمؤشر الأهمية النسبية	19.69 % والباقي للزراعة بنحو		80.31 %	2008-1999
rvao3	المتوسط الحسابي لمؤشر الأهمية النسبية	15.80 % والباقي للزراعة بنحو		84.20 %	2018-2009
*	ثبوت المعنوية الإحصائية لمعادلة تطور المسار الزمني لمؤشر rvao عند احتمال 1 %				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى الجداول رقم (9)، (10) و(11)

تشير نتائج الجدول رقم(12) إلى أن rvao مؤشر نسبة القيمة المضافة في الصناعة الغذائية الى العرض المحلي من الغذاء في الجزائر ، كان يتقلب بين نسبتي، أدناها بلغت نحو 14.82 % سنة 2013 وأعلىها بلغت نحو 23.15 % سنة 2000 و بمتوسط سنوي لإجمالي الفترة قدر بنحو 18.58 % ويمثل مساهمة أداء قطاع الصناعة الغذائية في توفير الغذاء المحلي وكان هذا المتوسط أقل من متوسط مساهمة أداء قطاع الزراعة حيث شكل هذا الأخير النسبة المتبقية وكانت الأعلى في هيكل الأهمية النسبية والمقدرة بنحو 81.42 % لإجمالي الفترة 2018-1989 وأيضا ارتفاعها في الفترات الثلاثة الموضحة في الجدول، وأما معادلة المسار الزمني لمؤشر rvao فقد سجل معدل تناقص معنوي إحصائيا عند 1%، بلغ نحو- 1.2% كمتوسط سنوي لفترة الدراسة 2018-1989 و هذا النموذج المقدر مقبول من الجانب الإحصائي و ساهم في تفسير نحو 61.2 % من التغيرات التي حصلت في المتغير التابع rvao بدلالة عنصر الزمن من خلال معيار معامل التحديد R² .

وبناء على نتائج تقدير المتوسط الحسابي السنوي لمؤشر rvao يتبين وجود أثر مساهمة نسبية ضئيلة لأداء قطاع الصناعة الغذائية مقارنة بقطاع الزراعة في توفير وتكوين العرض المحلي للغذاء فلم يصل متوسط هذه المساهمة الى 19% خلال فترة 30 سنة، و قد سجل تطور المسار الزمني لهذا المؤشر معدل تناقص معنوي إحصائيا، كما حصل تراجع في متوسطات هذا المؤشر خلال فترات العقود الثلاثة والمقدرة بنحو 20.24 % خلال الفترة الأولى 1998-1989 ثم تراجع الى نحو 19.69 % خلال الفترة الثانية 2008-1999 ثم تراجع وأصبح خلال الفترة الثالثة 2018-2009 بنحو 15.80%.

ولاستكمال التحليل؛ فقد أسفرت نتائج تقدير المؤشرين (ava نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعة الغذائية) و (aol نصيب الفرد من العرض المحلي من الغذاء)، وجود الأثر الإيجابي والمعنوي إحصائيا لصالح مساهمة أداء قطاع الصناعة الغذائية في زيادة العرض المحلي من الغذاء للفرد الجزائري وهو مؤشر عام على تحسن في مستوى الأمن الغذائي على صعيد الاقتصاد الكلي في الجزائر، إلا ان نتائج تقدير تطور مؤشر rvao كشفت عن وجود الأثر السلبي المعنوي إحصائيا في مسار تطور مؤشر الأهمية

علاوة نواري

النسبية لقطاع الصناعة الغذائية في تكوين العرض المحلي من الغذاء و أيضا تسجيل متوسط مساهمة نسبية ضئيلة مقارنة بقطاع الزراعة، ويمكن تفسير أهم مسببات تسجيل هذا الأثر السلبي الى ضعف درجة الترابط و التكامل بين قطاع الصناعة الغذائية وقطاع الزراعة، وقد أدى هذا الضعف في التكامل الى تقويت فرصة تحقيق معدل نمو في مسار مؤشر الأهمية النسبية لقطاع الصناعة الغذائية في توفير مزيد من العرض المحلي للغذاء الى جانب قطاع الزراعة، وتقويت الفرصة على الإقتصاد الجزائري في تحقيق مستويات أعلى وأفضل من الأمن الغذائي، فحصل تقهقر وتدني متدرج في نسب المتوسطات rva01 و rva02 و rva03 خلال العقود الزمنية الثلاثة، رغم تسجيل الأثرين الإيجابيين في المؤشرين ava و aol. وتجدر الإشارة هنا الى ان دراسة قطاف وبوزرورة قد بحثت عن أهم معوقات تطور قطاع الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر وكشفت عن وجود مجموعة من نقاط الضعف كانت من مسببات إعاقة تحسن أداء هذا القطاع، منها غياب التكامل بين القطاع الزراعي والصناعة وخاصة فيما يخص نظام المعلومات بينهما، وريادة البنية التحتية الصناعية وضعف التكامل الوظيفي بين مختلف المؤسسات¹.

4- عرض وتحليل نتائج تقدير المؤشر rvd

يعتبر هذا المؤشر من مؤشرات الاقتصاد الكلي يمكن إستخدامه في تحليل تطور معدلات تغطية القيمة المضافة المحققة في قطاع الصناعة الغذائية لعجز الميزان التجاري الغذائي الجزائري مع العالم الخارجي، وذلك عند تقدير معادلة مساره الزمني خلال فترة الدراسة ثم الاستدلال بنتائج التقدير على أثر مساهمة أداء قطاع الصناعة الغذائية في تحقيق مستويات الأمن الغذائي وقد تم حساب مؤشر rvd بحاصل قسمة القيمة المضافة في الصناعة الغذائية على أرصدة العجز في الميزان التجاري الغذائي وبيانات المؤشر موضحة في الجدول أدناه.

جدول رقم 13: تطور مؤشر الأهمية النسبية rvd خلال الفترة 1989-2018

السنوات	مؤشر أثر الأهمية النسبية لأداء قطاع الصناعة الغذائية الى عجز الميزان التجاري الغذائي من منظور اسلامي ورمزه rvd	الوحدة %	السنوات	مؤشر أثر الأهمية النسبية لأداء قطاع الصناعة الغذائية الى عجز الميزان التجاري الغذائي من منظور اسلامي ورمزه rvd	الوحدة %
1989	57.20	1999	66.72	2009	49.19
1990	103.17	2000	63.25	2010	58.05
1991	79.67	2001	64.65	2011	33.90
1992	62.62	2002	56.95	2012	44.58
1993	68.36	2003	57.36	2013	45.69
1994	46.48	2004	52.83	2014	44.84
1995	34.88	2005	57.98	2015	46.49

¹ سهيلة قطاف، وليندة بوزرورة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.116.

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي
من منظور إسلامي في الجزائر

51.30	2016	59.43	2006	45.60	1996
50.72	2017	50.66	2007	49.61	1997
52.63	2018	35.91	2008	60.60	1998

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى:

-Office National des Statistiques,Retrospective des comptes Economiques de 1963A2018.

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية عن التجارة الخارجية 1962-2011.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الأعداد: 45 و 47 و 49.

وبعد تقدير المسار الزمني لمعادلة الاتجاه الزمني العام لتطور مؤشر rvd وخصائصه الإحصائية في الجزائر خلال الفترة 1989-2018 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجداول أدناه.

جدول رقم 14: مخرجات تقدير المسار الزمني للمؤشر rvd خلال الفترة 1989-2018

Dependent Variable: rvd

Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	.229	8.302	1	28	.008	4.177	-.013

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى برنامج SPSS20 المطبق على بيانات الجدول رقم 13

جدول رقم 15: الخصائص الإحصائية للمؤشر rvd خلال ثلاثة عقود وإجمالي الفترة 1989-2018

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
rvd	30	33.90	103.17	55.0440	13.66806
rvd1	10	34.88	103.17	60.8190	19.60136
rvd2	10	35.91	66.72	56.5740	8.81677
rvd3	10	33.90	58.05	47.7390	6.40808
Valid N (listwise)	10				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى برنامج SPSS20 المطبق على بيانات الجدول رقم 13

جدول رقم 16: نتائج تقدير المسار الزمني لمؤشر rvd وخصائصه الإحصائية في الجزائر

الفترة	R ²	F	معدل التغير %	معادلة الاتجاه	م. التابع
2018-1989	0.229	8.302*	-1.3	$rvao=e^{4.177-0.03t}$	rvd
أعلى نسبة 103.17 %	أدنى نسبة 33.90 %		المتوسط الحسابي 55.04 %		
1998-1989			المتوسط الحسابي لمؤشر الأهمية النسبية 60.81 %		rvd1
2008-1999			المتوسط الحسابي لمؤشر الأهمية النسبية 56.57 %		rvd2
2018-2009			المتوسط الحسابي لمؤشر الأهمية النسبية 47.79 %		rvd3
			ثبوت المعنوية الإحصائية لمعادلة المسار الزمني لمؤشر rva0 عند احتمال 1 %		*

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى الجداول رقم (13)،(14) و(15)

علاوة نواري

تشير نتائج الجدول رقم(16) إلى أن مؤشر r_{vd} ، كان يتقلب بين نسبتيْن، أدناها بلغت نحو 33.04 % سنة 2011 وأعلاها بلغت نحو 103.17 % سنة 1990 و بمتوسط سنوي لإجمالي الفترة قدر بنحو 55.04 % ويمكن اعتبار هذا المتوسط، مساهمة وأثرا نسبيا معتبرا لصالح أداء قطاع الصناعة الغذائية لتمكنه من تغطية أزيد من نصف عجز الميزان التجاري الغذائي الجزائري مع العالم الخارجي كمتوسط لفترة 30 سنة، مع تسجيل تباين وتراجع في المتوسطات الحسابية خلال العقود الثلاثة و التي أيضا كانت مساهمات معتبرة وكانت أفضلها خلال الفترة 1998-1999 حيث قدر متوسط هذا المؤشر r_{vd1} بنحو 60.81 % ثم تراجع r_{vd2} خلال الفترة 1999-2008 وقدر بنحو 56.57 % وأما خلال الفترة 2009-2018 تراجع r_{vd3} قليلا عن نصف العجز وقدر بنحو 47.79 % ، ولذلك سجل معدل التغير الحاصل في تطور المسار الزمني لمؤشر r_{vd} معدل تناقص معنوي إحصائيا عند احتمال 1 % بلغ نحو -1.3% كمتوسط سنوي للفترة 1989-2018، ويمثل هذا المعدل السالب أثرا سلبيا في تطور مسار مؤشر r_{vd} و هذا النموذج المقدر مقبول من الجانب الإحصائي وساهم في تفسير نحو 23% من التغيرات التي حصلت في المتغير التابع r_{vd} بدلالة عنصر الزمن من خلال معيار معامل التحديد R^2 .

ويمكن القول ان هذا التراجع الحاصل في تطور كل من متوسط، مؤشر r_{vd} ومؤشر r_{vao} وتسجيل معدل تناقص معنوي إحصائيا في مسارهما الزمني خلال اجمالي الفترة، هو من جراء تضافر عدة عوامل تتدرج تحت معوقات تطور أداء قطاع الصناعة الغذائية؛ والتي تسببت في تقويت الفرصة على الإقتصاد الجزائري في تحقيق مستويات عالية وأفضل من الأمن الغذائي، وليس فقط بسبب ضعف الترابط والتكامل بين قطاع الصناعة الغذائية و قطاع الزراعة (السالف ذكره) فحسب، بل يضاف الى ذلك، تدهور النسيج الصناعي للمؤسسات الغذائية التابعة للقطاع العام وإهلاك معظم معداتها ووجود ضعف في كل من جاذبية هذا القطاع للاستثمار وفي سياسة التسويق وتدني معدلات إستغلال القدرات الإنتاجية¹، هذا فضلا عن شدة تبعية الصناعات الزراعية الغذائية الى الأسواق الدولية في مجال التموين بالمنتجات الزراعية² وفي سد مستلزمات العملية الإنتاجية من مواد أولية و سلع نصف مصنعة، ووجود مخاطر منافسة المنتجات المستوردة للإنتاج المحلي³.

5- عرض وتحليل نتائج تقدير المؤشر r_{fa}

يمثل r_{fa} مؤشر الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي، الذي يمكن إستخدامه في إقتصادات الدول التي لديها معاملات خارجية في مجال الغذاء تصديرا وإستيرادا معا، وتعاني من عجز مستمر في الميزان التجاري الغذائي خلال الفترة المعنية بالدراسة كما في حالة الإقتصاد الجزائري، ويقاس هذا المؤشر بحاصل

¹ ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مرجع سبق ذكره، ص.219.

² نفس المرجع، ص.223.

³ سهيلة قطاف، ليندة بوزرورة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.117.

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر

طرح (نسبة الصادرات الغذائية الى الواردات الغذائية) من الواحد¹، ثم ضرب إجمالي النتيجة في 100 للحصول على النسبة المئوية لحجم فجوة الأمن الغذائي على مستوى الاقتصاد الكلي للبلد، وتعتبر النسب المئوية الكبيرة والآخذة في الزيادة باتجاه 100 عن وجود إتساع في الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي وأما في حالة تسجيل نسب متدنية وآخذة في التراجع باتجاه الصفر معناه تراجع في حجم فجوة الأمن الغذائي ومؤشرا على تحسن في مستويات الأمن الغذائي خلال فترة الدراسة لصالح القطاع المساهم في العرض المحلي للغذاء، منها قطاع الصناعة الغذائية موضوع الدراسة. وبيانات هذا المؤشر موضحة في الجدول أدناه.

جدول رقم 17: تطور مؤشر الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي خلال الفترة 1998-2018

السنوات	مؤشر الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي من منظور إسلامي ورمزه rfa الوحدة %			
1989	99.69	1999	98.77	2009
1990	98.59	2000	98.65	2010
1991	98.07	2001	98.85	2011
1992	96.85	2002	98.55	2012
1993	95.47	2003	98.38	2013
1994	98.83	2004	97.98	2014
1995	96.45	2005	98.03	2015
1996	93.89	2006	97.63	2016
1997	98.84	2007	98.01	2017
1998	98.81	2008	98.43	2018

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى:

-Office National des Statistiques, Retrospective des comptes Economiques de 1963A2018.

- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية عن التجارة الخارجية 1962-2011.

- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الأعداد: 45 و 47 و 49.

وبعد تقدير المسار الزمني لمعادلة الاتجاه الزمني لمؤشر rfa وخصائصه الإحصائية

في الجزائر خلال الفترة 1989-2018 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجداول أدناه.

¹ السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص. 60.

علاوة نواري

جدول رقم 18: مخرجات تقدير المسار الزمني للمؤشر rfa خلال الفترة 1989-2018

Dependent Variable: rfa

Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	.229	8.322	1	28	.007	4.591	-.001

جدول رقم 19: الخصائص الإحصائية للمؤشر rfa خلال ثلاثة عقود و إجمالي الفترة 1989-2018

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
rfa	30	93.89	99.69	97.2437	1.61340
rfa1	10	93.89	99.69	97.5490	1.83314
rfa2	10	97.63	98.85	98.3280	.39891
rfa3	10	93.92	97.87	95.8540	1.14556
Valid N (listwise)	10				

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى برنامج SPSS20 المطبق على بيانات الجدول رقم 17

جدول رقم 20: نتائج تقدير المسار الزمني لمؤشر rfa وخصائصه الإحصائية في الجزائر

الفترة	R ²	F	معدل التغير %	معادلة الاتجاه	م. التابع
2018-1989	0.229	8.322*	-0.1	$rfa = e^{4.591 - 0.001t}$	rfa
أعلى نسبة 99.69 %	أدنى نسبة 93.89 %		المتوسط الحسابي للفجوة 97.24 %		
1998 - 1989			المتوسط الحسابي لمؤشر الحجم النسبي للفجوة 97.54 %		rfa1
2008-1999			المتوسط الحسابي لمؤشر الحجم النسبي للفجوة 98.32 %		rfa2
2018-2009			المتوسط الحسابي لمؤشر الحجم النسبي للفجوة 95.85 %		rfa3
* ثبوت المعنوية الإحصائية لمعادلة تطور المسار الزمني لمؤشر الفجوة rfa عند احتمال 1 %					

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى الجداول رقم (17) ، (18) و(19)

تشير نتائج الجدول رقم(20) إلى أن مؤشر الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي في الإقتصاد الجزائري ورمزه rfa، كان يتقلب بين نسبتي، أدناها بلغت نحو 93.89% سنة 1996 وأعلىها بلغت نحو 99.69 % سنة 1989 وبمتوسط سنوي لإجمالي الفترة قدر بنحو 97.24% وتعتبر هذه النسبة عن تواجد متوسط حجم نسبي مرتفع لفجوة الأمن الغذائي خلال 30 سنة لاقتربها من 100، وأما معادلة المسار الزمني لهذا المؤشر فقد سجل معدل تناقص معنوي إحصائيا عند 1%، بلغ نحو -0.1% كمتوسط سنوي لفترة الدراسة 1989-2018، وهذا النموذج المقدر مقبول من الجانب الإحصائي وساهم في تفسير نحو 23% من التغيرات التي حصلت في المتغير التابع rfa بدلالة عنصر الزمن من خلال معيار معامل التحديد R².

وبناء على نتائج تقدير تطور المسار الزمني لمؤشر rfa يتبين وجود أثرا لصالح تراجع الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي في الإقتصاد الجزائري لأنه تم تسجيل معدل تناقص في هذا المؤشر بلغ نحو

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر

(-0.1%) و معنوي إحصائيا ويعبر عن تسجيل تحسن في مستوى الأمن الغذائي في الجزائر خلال إجمالي فترة الدراسة، إلا أن هذا الأثر والتراجع في الفجوة كان قليلا في الحجم النسبي وقد استغرق مدة 30 سنة، لأنه يتعلق بالتغير والإصلاح الهيكلي الذي ينصرف الى الأمد الطويل، وفجوة الأمن الغذائي تعتبر من الفجوات والاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصادات الدول النامية، كحالة الاقتصاد الجزائري وقد تتكشف وتظهر آثار معالجتها على المدى الطويل عند المواصلة في مسيرة إصلاح القطاعات المساهمة في زيادة العرض المحلي للغذاء منها قطاع الصناعة الغذائية، وقد تبين من النتائج الموضحة في الجدول رقم 20 أن فترة العشر سنوات الأخيرة 2009-2018 قد حققت أفضل مستويات للأمن الغذائي وفق معيار متوسط مؤشر rfa3 و الذي قدر بنحو 95.85% بعدما كان متوسط rfa2 خلال الفترة السابقة 1999-2008 مرتقعا وقدر بنحو 98.32%. وتم التوصل الى نفس النتيجة المسجلة وفق معيار المتوسط الحسابي للمؤشر ava3 ومؤشر aol3 خلال الفترة 2009-2018 حيث تحقق أفضل مستوى للأمن الغذائي في الاقتصاد الجزائري مقارنة بالفترتين السابقتين.

ويتبين من نتائج التقدير، ولاسيما وفق المؤشرين ava3 و aol3، وجود الأثر الإيجابي لمساهمة قطاع الصناعة الغذائية في توفير الغذاء للسكان وفي هذا التحسن الضئيل في مستوى الأمن الغذائي في الاقتصاد الجزائري بالرغم من تسجيل أثرين سلبيين في المؤشرين rva0 و rvd0 الناجمين عن معوقات تطور قطاع الصناعة الغذائية وتبعات استمرار هذه المعوقات على تضييع فرصة تحقيق المزيد من التحسن في مستوى الأمن الغذائي، وفي تقليص حدة التبعية الغذائية للسوق الدولية.

الخاتمة:

ركزت هذه الورقة البحثية على تسليط الضوء على ثلاثة جوانب مهمة الأول خصص لعرض الجانب النظري حول أساسيات عن الصناعة الغذائية والأمن الغذائي من منظورين وضعي وإسلامي والثاني لبيان ملامح أساسية عن الجذور التاريخية لتطور مكانة قطاع الصناعة الغذائية في مخططات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر التي استهدفت تحقيق وفرة في العرض المحلي للغذاء وتحسن مستويات الأمن الغذائي للسكان، والثالث خصص للجانب التطبيقي وللإجتهاد في الكشف عن بعض آثار مساهمات أداء قطاع الصناعة الغذائية في تحقيق مستويات الأمن الغذائي في الجزائر خلال ثلاثة عقود من الزمن للفترة الممتدة من 1989 حتى 2018 مع إعتداد المنظور الإسلامي لمتغيرات الدراسة تحقيقا لمفهوم السلامة الصحة للفرد المستهلك والمجتمع. وتمثلت في خمسة مؤشرات على مستوى الاقتصاد الكلي ava و aol و rva0 و rvd و rfa وقد أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج متضمنة لإثبات ونفي الفرضيات و يمكن عرضها كما يلي:

علاوة نواري

1-يرتكز مفهوم الأمن الغذائي من منظور إسلامي، على الجانب العقائدي وأما المفهوم الوضعي فمدلولاته تتنوع حسب رؤيا المنظمات والهيئات والكتاب، وقد يساهم المفهوم الوضعي في إثراء المعرفة والبحث العلمي، إذا كان إنتاجا معرفيا نافعا، يحترم حدود وضوابط الشريعة الإسلامية، التي جاءت جميع مقاصدها وغاياتها لتحقيق السعادة للبشر في الدنيا والآخرة.

2-يستند الإنتاج في قطاع الصناعة الغذائية من المنظور الإسلامي، على ضوابط العملية الإنتاجية منها أن نوعية السلع المخطط إنتاجها لسد حاجيات السكان، تدرج تحت لفظة الطيبات، وإجتنب إنتاج السلع الضارة التي تدرج تحت لفظة الخبائث لما يترتب عنها من أضرار بالسلامة الصحية للفرد والمجتمع.

3-توصلت نتائج تقدير مؤشر ava الى وجود أثر إيجابي معتبر ومعنوي إحصائيا عند 1%، قدر بنحو 9% لصالح أداء قطاع الصناعة الغذائية في توفير مزيد من الغذاء للسكان في الجزائر كمتوسط سنوي لاجمالي فترة 30 سنة الممتدة من 1989 حتى 2018، ساهمت فيه برامج وسياسات إصلاح هذا القطاع وفيه تأكيد للفرضية الأولى، كما تبين أن أفضل مستوى للأمن الغذائي على مستوى الاقتصاد الكلي، كان خلال فترة العقد الأخير 2009-2018 حيث سجلت أعلى متوسط حسابي سنوي لمؤشر (متوسط نصيب الفرد الجزائري من القيمة المضافة المحققة من قطاع الصناعة الغذائية) ورمزه $ava3$ والمقدر بنحو 7869.03 دج للفرد، مقارنة بالعقدين السابقين.

4-توصلت نتائج تقدير مؤشر aol الى وجود أثر إيجابي معتبر ومعنوي إحصائيا عند 1%، قدر بنحو 10.2 % لصالح أداء قطاعي الصناعة الغذائية والزراعة معا، في توفير قدر معتبر من الغذاء للسكان كمتوسط سنوي لاجمالي فترة 30 سنة الممتدة من 1989 حتى 2018، ويمكن تسميته بالأثر التجميعي وهو مؤشر عام يعكس التحسن في مستوى الأمن الغذائي على مستوى الاقتصاد الكلي؛ ساهمت فيه سياسات تدخل الدولة في هذين القطاعين خلال فترة الدراسة، وفيه تأكيد للفرضية الثانية، كما تبين أن أفضل مستوى للأمن الغذائي، كان خلال فترة العقد الأخير 2009-2018 حيث سجلت أعلى متوسط حسابي سنوي لمؤشر (متوسط نصيب الفرد الجزائري من العرض المحلي للغذاء) ورمزه $aol3$ والمقدر بنحو 50259.189 دج للفرد، مقارنة بالعقدين السابقين.

5- توصلت نتائج تقدير مؤشر $rva0$ الى وجود أثر سلبي معنوي إحصائيا عند 1%، قدر بنحو -1.2% كمعدل تناقص في مسار تطور مؤشر الأهمية النسبية لقطاع الصناعة الغذائية في تكوين العرض المحلي من الغذاء، خلال إجمالي فترة الدراسة، وهذا الأثر المسجل ينفي صحة الفرضية الثالثة، ويرجع هذا الأثر السلبي الى ضعف درجة الترابط و التكامل بين قطاع الصناعة الغذائية وقطاع الزراعة، وأما متوسط المساهمة النسبية لقطاع الصناعة الغذائية في تكوين العرض المحلي للغذاء قدر بنحو 18.58 % خلال إجمالي الفترة ويمثل مساهمة إيجابية إلا أنها كانت ضئيلة مقارنة بمساهمة قطاع الزراعة، كما سجل تراجع خلال العقود الثلاثة لصالح قطاع الزراعة تحت تأثير معوقات تطور قطاع الصناعة الغذائية.

6- توصلت نتائج تقدير مؤشر rva الى وجود أثر سلبي معنوي إحصائيا عند 1%، قدر بنحو -1.3% كمعدل تناقص في مسار تطور مؤشر الأهمية النسبية للقيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية في تغطية عجز الميزان التجاري الغذائي مع العالم الخارجي، خلال إجمالي فترة الدراسة، وهذا الأثر المسجل

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر

ينفي صحة الفرضية الرابعة، أما متوسط المساهمة النسبية للقيمة المضافة في قطاع الصناعة الغذائية الى رصيد العجز في الميزان التجاري الغذائي كان معتبرا خلال إجمالي الفترة، إذ تمكن من تغطية أزيد من نصف العجز، إلا أن هذا المتوسط في المؤشر سجل تراجعاً خلال العقود الثلاثة.

7-التراجع الحاصل في تطور كل من متوسط مؤشر rvd ومؤشر rvaو وتسجيل معدل تناقص معنوي إحصائيا في مسارهما الزمني خلال إجمالي الفترة، هو من جراء تضافر عدة عوامل تدرج تحت معوقات تطور أداء قطاع الصناعة الغذائية، وقد تسببت في تقويت الفرصة على الإقتصاد الجزائري من تحقيق مستويات عالية وأفضل في الأمن الغذائي.

8-توصلت نتائج تقدير مؤشر rfa خلال إجمالي الفترة، إلى وجود أثر سلبي معنوي إحصائيا عند 1% قدر بنحو 0.1 % كمعدل تناقص في مسار تطور مؤشر الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي في الإقتصاد الجزائري، وفيه تأكيد لصحة الفرضية الخامسة، ويستدل بهذه النتيجة على تسجيل تحسن في مستوى الأمن الغذائي على صعيد الإقتصاد الكلي بالجزائر خلال مسيرة 30 سنة، إلا أن هذا الأثر والتراجع في حجم الفجوة كان قليلا كما تم تسجيل خلال العقد الأخير 2009-2018 أفضل مستوى للأمن الغذائي وفق معيار متوسط مؤشر rfa3 و الذي قدر بنحو 95.85%، وهي نفس النتيجة المسجلة وفق معيار المتوسط الحسابي لكل من المؤشرين ava3 و aol3 خلال الفترة 2009-2018 حيث تحقق أفضل مستوى للأمن الغذائي.

9-أسفرت نتائج التقدير، ولاسيما وفق المؤشرين ava3 و aol3، عن وجود الأثر الإيجابي لمساهمة قطاع الصناعة الغذائية في توفير قدر من الغذاء للسكان وفي التحسن الضئيل في مستوى الأمن الغذائي في الإقتصاد الجزائري بالرغم من تسجيل أثنين سلبيين في مسار المؤشرين rvaو و rvd الناجمين عن تواجد معوقات تطور الصناعة الغذائية وتبعات هذه المعوقات على تضييع فرصة تحقيق المزيد من التحسن في مستوى الأمن الغذائي و في تقليص حدة التبعية الغذائية للسوق الدولية.

ويمكن تقديم مجموعة من التوصيات ذات الصلة بالموضوع كما يلي:

- ضرورة إعداد السياسات التي تتكفل بزيادة درجات التكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة الغذائية وتكثيف الدراسات والبحوث للمساهمة في تشخيص ومعالجة أهم المعوقات التي تحد من تحسن أداء قطاع الصناعة الغذائية لزيادة مساهماته في هيكل توزيع النسب في تكوين العرض المحلي للغذاء الى جانب قطاع الزراعة و استهداف بلوغ ما يقارب 25% الى 30% خلال العامين القادمين إن شاء الله.

- ضرورة الإهتمام بنقل وإستخدام التكنولوجيا المتقدمة والتأهيل المستمر لليد العاملة، بغية تحسين أداء قطاع الصناعة الغذائية في الجزائر من خلال إنسقاط الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع الحرص في خطط الإنتاج على زيادة السلع النافعة وطرق حفظها لمدة أطول حفاظا على السلامة الصحية للفرد المستهلك والمجتمع.

علاوة نواري

- ضرورة التقييم المستمر للقدرة الشرائية للمستهلك الجزائري والاهتمام بزيادتها، ولاسيما فئات الدخل الضعيف لأنها من المحددات الأساسية لتطوير وتنمية قطاع الصناعة الغذائية وتوسيع طاقاته الإنتاجية.

- ضرورة الاهتمام بسياسة الدعم المالي للمؤسسات الناشطة في الصناعة الغذائية التابعة للقطاعين العام والخاص من خلال الصيرفة الإسلامية حتى يتيسر توسيع طاقاتهم الإنتاجية وتحقيق الوفرة من العرض المحلي من الغذاء بأقل الأسعار وتثبيت مكانتها في السوق المحلية وأيضاً الخارجية وتجنيبها الوقوع في مخاطر الإفلاس الناجمة عن إرتفاع تكاليف الإنتاج وتحت تأثير المنافسة المتتاتية من الخارج.

- الإهتمام بالشراكة العربية في مجال تنمية قطاع الصناعة الغذائية والمبادلات التجارية وإقامة المشاريع في مجال التمويل بمدخلات الإنتاج الغذائي؛ حسب المزايا النسبية لكل دولة حتى يسهل تقليص التبعية الغذائية للخارج.

قائمة المصادر والمراجع

I. باللغة العربية:

-القرآن الكريم.

أولاً-الكتب

1. أحمد شاكر، مختصر تفسير القرآن العظيم، الطبعة 8، دار الوفاء، مصر، 2008.
2. السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2000.
3. السيد محمد السريتي، مقدمة في الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
4. مجدي الشرجي، الإقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.

ثانياً-المجلات العلمية

1. أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، دور الصناعات الغذائية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة الفترة 2009-2015، حوليات جامعة قالة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2017، المجلد 11، العدد 2.
2. أم الخير حمودة، أحمد بيرش، الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والأمن الغذائي، مجلة دفاتر إقتصادية، الجلفة، الجزائر، 2019، المجلد 10، العدد 1.
3. ثامر البكري، إنتاج وتسويق الحبوب وأثرهما على تحقيق إستدامة الأمن الغذائي: دراسة وصفية لمحصول القمح في العراق، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الشلف، الجزائر، 2015، العدد 14.
4. حسبية مهدي، حاج بن زيدان، دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث العلمية، الجلفة، الجزائر، 2019، المجلد 3، العدد 1.
5. هادف حيزية، الصناعات الغذائية الجزائرية كمدخل فعال لتطوير المنتجات الزراعية وإنعاش دراسات النهضة التصديرية، مجلة دراسات اقتصادية، الجلفة، الجزائر، 2000، المجلد 18، العدد 3.

آثار مساهمات الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي من منظور إسلامي في الجزائر

6. ذهبية لطرش، واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 2015، المجلد 15، العدد 15.
7. ذهبية لطرش، شافية كتاف، تحديات تطوير الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد للنمو 2016-2030، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، الجزائر، 2017، المجلد 8.
8. رابح زبيري، دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة جديد الاقتصاد، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2010، العدد 5.
9. سهيلة قطاف، ليندة بوزرورة، مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، برج بوعريريج، الجزائر، 2019، المجلد 6، العدد 2.
10. كريمة مراد، سكينة بن حمود، آليات تطوير الصناعة الغذائية في الجزائر لتحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2016، مجلة المنهل الاقتصادي، الوادي، الجزائر، 2021، المجلد 4، العدد 2.

ثالثا- المداخلات

1. مبارك بوعشة، إيمان قيطون، تحقيق الأمن الغذائي عن طريق بعض السياسات الزراعية والغذائية ونجاح الزراعة العضوية في الوطن العربي، مداخلات في الملتقى الدولي حول استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، منعقد يومي 07 و 08 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
2. خالد بوجعدار، محمد الأمين وليد طالب، الوقود الحيوي وآثاره على الأمن الغذائي، مداخلات في الملتقى الدولي حول استراتيجية الأمن الغذائي بالعالم العربي، منعقد يومي 07 و 08 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

رابعا- التقارير

1. الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية عن التجارة الخارجية 1962-2011.
2. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، الأعداد: 45 و 47 و 49.

II. باللغة الأجنبية

* Ouvrages

1. Damodar Gujarati, Econométrie, Traduction de la 4^e édition américaine par Bernard Bernier, de boek, Belgique, 2009.

* Revues

1. Dahkal Asmaa, Analyze de la sécurité alimentaire dans les pays arabes: Un aperçu sur le cas , Algerien 2009 a ce jour, Revue Elwihat pour les recherches et les études, Ghardaia , vol 10 , n°1, 2017.

* Rapport

1. Office National des Statistiques, Retrospective des comptes Economiques de 1963A2018.